

وزارة المالية
قرار رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠٢٢

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ ؛
وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٢١ ؛
وبناءً على ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٢١ المشار إليه

نص الآتي :

«يجوز للمستورد أو وكيله اتخاذ إجراءات التخلص الجمركي المسبق عن البضاعة، وسداد نسبة (١١٪) من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً ، وذلك قبل وصول البضاعة إلى أراضي جمهورية مصر العربية ، على أن يتم إجراء التسوية النهائية وسداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة بعد وصول البضاعة وفقاً للتعرفة الجمركية النافذة وقت الإفراج» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢٣/٥/٢٩

وزير المالية

د. محمد معيط

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٣/٥/٣١ - ٢٠٢٢/٢٦٠٨٢